مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9800

الخميس، 5 كانون الأول/ديسمبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد وود	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيدة باربا بوستوس
	الجزائر	السيد قواوي
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد سون جيشيانغ
	غيانا	السيدة بارمناند
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جامبرت – غري
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	اليابان	السيد أوميتسو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2024/861)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2024/861)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة بشأن نقطة نظام.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): سيدي الرئيس، لم تعلنوا عن مقدم الإحاطة الثاني، ونقطة النظام التي أتكلم عنها تختص إلى حد كبير بذلك، لكنني متأكد من أنكم ستفعلون ذلك بعد أن أدلي ببياني.

قبل أن تبدأ هذه الجلسة، أود مرة أخرى أن أوجه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى أن الأسبوع الأول من رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن قد تخللته انتهاكات إجرائية فظيعة وعمليات تلاعب خرقاء تكفي للعام القادم كله. والأمر الواضح تماما هو أن الفريق الذي يروج لمصالح الإدارة الأمريكية المنتهية ولايتها لا يحاول حتى خلق ما يشبه الامتثال لقواعد مجلس الأمن. إنهم يسعون إلى تحقيق هدف واحد: تعزيز أولوياتهم الأيديولوجية في الأمم المتحدة.

ومن أجل هذا، ولليوم الثالث على التوالي، فُرضت على مجلس الأمن إحاطات شنيعة من المجتمع المدني. فلم يكتف مقدمو هذه الإحاطات بعدم إضافة أي قيمة لهذه المناقشة، بل حولوا اجتماعات مجلس الأمن إلى مهزلة من خلال مناجاتهم المشحونة بالعواطف وغير المدعومة بالأدلة. وهذا هو بالضبط ما لاحظه المجتمع الدولي يوم الثلاثاء، خلال الاجتماع بشأن الوضع في سورية (انظر S/PV.9798)، عندما دُعي مزورون وكاذبون معروفون من منظمة الخوذ البيضاء غير الحكومية للمشاركة في اجتماع مجلس الأمن.

وقد تكرر نفس الموقف السافر بالأمس، خلال الاجتماع بشأن قضية الأطفال في سياق الأزمة الأوكرانية (انظر S/PV.9799)، حيث تحدث ثلاثة ممثلين عن المنظمات غير الحكومية باقتدار. كنا على دراية تامة بأن الشخص الجالس في المقعد الأوكراني كان ممثلا للمجتمع المدني، ولم نر أي تأكيد على أن ذلك الشخص كان مخولا بأي شكل من الأشكال بالتحدث باسم دولة. ومن الواضح أن الرئاسة لم تر من الضروري، تفاديا للأسئلة المحرجة، أن تبلغ أعضاء مجلس الأمن مسبقا بأن الممثل الدائم لدولة ما لن يكون هو من سيتكلم بموجب المادة 37، خلافا للممارسة المتبعة. ولم يكن المجلس على علم بهذا الأمر، ولم يكن ذلك الشخص مدرجا في قائمة المتكلمين التي تم تعميمها.

ومما لا شك فيه أن مقدم إحاطة اليوم من المجتمع المدني سيمضي قدما أيضا بقواعد اللعبة التي تتبعها واشنطن وتلتزم بها، ولن يقدم أي منظور جديد للنظر في القضية المدرجة على جدول الأعمال. ما الفائدة من إضاعة وقت أعضاء المجلس في هذه المهزلة؟ إننا قلقون للغاية إزاء كل هذا، لأن هذا يقوض سلطة مجلس الأمن. يجب ألا يصبح المجلس منبرا للنزاع بين الأحزاب الأمريكية أو الحملات الانتخابية. وإذا ما استمر الشهر بأكمله بنفس الطريقة التي سار بها هذا الأسبوع، وإذا ما استمرت رئاسة الولايات المتحدة في إتاحة وقت المجلس بسخاء لعدد لا يحصى من مروجي الدعاية والمحتالين، فضلا عن "المستشارين" و "ممثلي المجتمع المدني" المنخرطين في عملية للترويج الذاتي، فإن مجلس الأمن سيتحول في شهر كانون الثاني/يناير إلى برنامج حواري دنيء. وسيكون لهذا الأمر عواقب كارثية، ليس فقط على سمعة مجلس الأمن، ولكن أيضا عندما يتعلق الأمر بالأزمات على الأرض. وندعو الرئاسة إلى التفكير في هذا الأمر، كما ندعو أعضاء مجلس الأمن إلى عدم التساهل مع مثل هذا السلوك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا، بالإضافة إلى السيدة ناكاميتسو، السيد نضال شيخاني، المدير العام لمركز توثيق الانتهاكات الكيميائية في سورية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/861، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لإطلاع المجلس مرة أخرى على تنفيذ القرار 2118 (2013)، بشأن القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية.

وقبل أن أبدأ الجزء الخاص بي من الإحاطة، أود أن أعرب عن قلق الأمم المتحدة إزاء تدهور الحالة الأمنية في الجمهورية العربية السورية، وأن أكرر النداء الذي وجهه المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غير بيدرسن، في المجلس قبل يومين فقط (انظر S/PV.9798) من أجل وقف التصعيد، والتهدئة، واحترام جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

ومنذ أن نظر المجلس في هذه المسألة سابقا (انظر S/PV.9718)، واتساقا مع الممارسة المتبعة، ظل مكتب شؤون نزع السلاح على اتصال بصورة منتظمة مع نظرائه في الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الأنشطة المتصلة بالقرار 2118 (2013).

ومنذ ذلك الوقت أيضا، واصل فريق تقييم الإعلانات التابع للمنظمة جهوده لتوضيح جميع المسائل غير المحسومة بشأن الإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية وإعلاناتها اللاحقة. وفي أعقاب حالات التأخير التي تم الإبلاغ عنها في الاجتماع السابق للمجلس بشأن هذه المسألة، عُقدت الجولة الثامنة والعشرون من المشاورات بين فريق التقييم واللجنة الوطنية السورية في الفترة من 10 إلى 18 أيلول/سبتمبر 2024. وأُبلغت أنه خلال تلك الجولة من المشاورات، عقد الفريق اجتماعات تقنية مع خبراء من اللجنة الوطنية السورية، نوقش خلالها وضع المسائل غير المحسومة. واعتبارا من تاريخ صدور التقرير الشهري الأخير للمدير العام (انظر S/2024/861)، واصل فريق تقييم الإعلانات تحليل المعلومات التي تم جمعها خلال جولة المشاورات الثامنة والعشرين من الوثائق التي قدمتها اللجنة الوطنية السورية ومن المقابلات والإيضاحات التي قدمها خبراء سوريون. كما واصل الفريق المتابعة مع اللجنة الوطنية السورية فيما يتعلق بنتائج تحليل العينات التي تم جمعها في أيار/مايو 2024 لكي يتمكن الفريق من المضي قدما في تقييمه للمسائل غير المحسومة ذات الصلة.

وقدمت اللجنة الوطنية السورية توضيحات لنتائج تحليل العينات من خلال مذكرة شفوية مؤرخة 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. ويعكف فريق تقييم الإعلانات حاليا على تقييم المعلومات المقدمة، وسيقدم تقريرا عن نتائج هذا التقييم في الوقت المناسب. وأُبلغتُ أيضا أن الفريق طلب من اللجنة الوطنية السورية، من خلال مذكرة شفوية مؤرخة 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أن تحدد، في أقرب وقت ممكن، من بين أكثر من 000 1 صفحة من المعلومات المقدمة خلال الجولة الثامنة والعشرين من المشاورات، العناصر ذات الصلة بالتفسيرات التي قدمتها، لإحراز تقدم في حل المسائل غير المحسومة. وحتى تاريخ صدور التقرير الشهري الأخير، لم تتلق الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية رد اللجنة الوطنية السورية على الطلب.

وبناء على ذلك، وكما ذُكر سابقا، فقد أثار فريق تقييم الإعلانات ما مجموعه 26 مسألة غير محسومة فيما يتعلق بالإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية، منها 19 مسألة لا تزال دون حل. وتشمل هذه المسائل مسألتين غير محسومتين فُتحتا مؤخرا تتعلقان باحتمال وجود أنشطة غير معلن عنها لاستحداث أسلحة كيميائية وإنتاجها على نطاق كامل في مرفقين ذوي صلة بالأسلحة الكيميائية تم الإعلان سابقا عن أنهما لم يكونا قيد التشغيل. وتفيد الأمانة الفنية لمنظمة حظر

الأسلحة الكيميائية أنه في هذه المرحلة، لا يزال جوهر المسائل غير المحسومة التسعة عشر يشكل مصدر قلق بالغ، إذ أنه ينطوي على وجود كميات كبيرة من عوامل الحرب الكيميائية والذخائر التي أفيد بأنها دُمرت أو استُهلكت بطريقة أخرى قبل انضمام الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، والتي لا يمكن لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التحقق من مصيرها بشكل كامل. كما يتعلق باحتمال وجود كميات كبيرة من عوامل الحرب الكيميائية التي لم تعلن الجمهورية العربية السورية عن إنتاجها للأمانة الفنية للمنظمة. وأكرر أن هذا أمر مقلق للغاية.

وقد أُبلغت بأن الجولة الحادية عشرة من عمليات التفتيش في مرفقي برزة وجمرايا التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية قد أُجريت في الفترة من 12 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بعد أن تم تأجيلها في أيلول/سبتمبر لأسباب أمنية. وستقدم الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريرا عن نتائج عمليات التفتيش هذه في الوقت المناسب، وتخطط لإجراء الجولة الثانية عشرة من عمليات التفتيش قبل نهاية العام. وحتى تاريخ صدور التقرير الشهري الأخير، لم تتلق الأمانة الفنية للمنظمة أي معلومات جديدة قد تحل المسائل المتعلقة بوجود مادة كيميائية مدرجة في الجدول 2 في العينة التي جُمعت خلال عملية التفتيش التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وبمصدر واستخدام مادة كيميائية ذات طبيعة مزدوجة الاستخدام لاحظ فريق التفتيش وجودها خلال عملية التفتيش التي أجراها في أيلول/سبتمبر 2022 في مرافق مركز الدراسات في برزة. وستتواصل الأمانة الفنية للمنظمة مع الهيئة الوطنية السورية بشأن هذه المسائل خلال الجولة المقبلة من عمليات التفتيش التي يجريها مركز الدراسات.

وعلى نحو ما ذُكر سابقا، طلبت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضا معلومات بشأن النقل غير المصرح به للأسطوانتين المتعلقتين بحادث الأسلحة الكيميائية الذي وقع في دوما في 7 نيسان/أبريل 2018، واللتين يُزعم أنهما دُمِّرتا في هجوم على منشأة لإنتاج الأسلحة الكيميائية. وقد أُبلغت أنه حتى تاريخ التقرير الشهري الأخير، لم تتلق الأمانة الفنية ردا على هذا الطلب.

ولا تزال الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ ولايتها الرامية إلى التحقق من وفاء الجمهورية العربية السورية بالتزاماتها الخاصة بالإعلان بموجب الاتفاقية، والقرارات الصادرة عن أجهزة تقرير السياسات التابعة للمنظمة وقرارات مجلس الأمن. ومع ذلك، وعلى نحو ما تم التأكيد عليه سابقا، فإن التعاون الكامل من جانب الجمهورية العربية السورية مع الأمانة الفنية للمنظمة أمر ضروري لإغلاق ملفات جميع المسائل غير المحسومة. وبالنظر إلى الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي تم تحديدها والتي لا تزال غير محسومة في الوقت الحالي، فإن الأمانة الفنية للمنظمة ترى أنه لا يزال يتعذّر اعتبار الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية دقيقا ومكتملا وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأدعو الجمهورية العربية السورية إلى التعاون مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والاستجابة على وجه السرعة لجميع طلباتها.

وقد أُبلغت بأن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال تدرس جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية وستصدر المزيد من التقارير في الوقت المناسب. كما يواصل فريق التحقيق وتحديد الهوية تحقيقاته في الحوادث التي خلُصت فيها بعثة تقصي الحقائق إلى أن أسلحة كيميائية قد استُخدمت أو يُرجح أنها استُخدمت في الجمهورية العربية السورية، وسيُصدر الفريق تقارير أخرى في الوقت المناسب.

لقد احتفل العالم الأسبوع الماضي بيوم إحياء ذكرى جميع ضحايا الحرب الكيميائية. وفي رسالته لإحياء ذكرى تلك المناسبة والإشادة بجميع من قُتلوا أو أصيبوا بسبب هذه الأسلحة المروعة، دعا الأمين العام المجتمع العالمي إلى إعادة تأكيد التزامه باتفاقية الأسلحة الكيميائية، ووضع حد للإفلات من العقاب، والوفاء بالتعهد الذي قطعه على نفسه في ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) من أجل عالم خال من هذه الأسلحة. وأحث أعضاء المجلس على توحيد الصفوف والتحلي بروح القيادة في إظهار أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول. وستواصل الأمم المتحدة القيام بدورها في

دعم جميع الجهود الرامية إلى الحفاظ على قاعدة مناهضة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان أو زمان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد شيخاني.

السيد شيخاني: أود أولا أن أتقدم بجزيل الشكر لأصدقاء سورية، كما لوفد الولايات المتحدة الأمريكية، على هذه الدعوة القيمة والمدروسة، التي منحتنا فرصة لتسليط الضوء على هذا الملف الشائك والحساس.

لقد شهدت سورية واحدا من أكثر الفصول رعبا في تاريخ المنطقة بسبب استخدام السلاح الكيميائي، الذي حوّل حياة السوريين إلى جحيم، ووضع العالم أجمع أمام صراع سياسي وقانوني حال دون التمكن من التخلص الكامل من الترسانة الكيميائية السورية، التي لا تزال تشكل خطرا جسيما على الأمن الدولي والسلام الإقليمي. وفقا لتوثيقات مركز توثيق الانتهاكات الكيميائية في سورية، فقد تم تسجيل 262 استخداما للسلاح الكيميائي، مما أسفر عن مقتل 423 3 ضحية وإصابة نحو 000 14 مدني. كما تسبب استخدام هذه الأسلحة في حالات ولادات مشوهة بمستويات مختلفة، وأزمات نفسية للضحايا، إضافة إلى نفوق الحيوانات وتدمير التربة.

منذ البداية، عملت وحداتنا على تقديم الدعم الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وكافة المهام التي أوكلت إلى الأفرقة الدولية المكلفة بالتحقيق، بما في ذلك بعثة تقصي الحقائق، وآلية التحقيق المشتركة، وفريق التحقيق وتحديد الهوية، والآلية الدولية المحايدة المستقلة. وهنا، لا بد من الإشادة بالجهود الهامة التي بذلتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية منذ انطلاق أعمالها، من خلال تشكيل أدوات المساءلة لضمان عالم خال من الأسلحة الكيميائية. لقد دعمنا معظم التحقيقات الدولية وجمعنا آلاف الأدلة الموثقة، التي لا يمكن الطعن في صحتها، وذلك لإثبات استخدام الأسلحة الكيميائية لأغراض عدائية، وتحديد هوية المتورطين فيها، بما في ذلك الكشف عن سلسلة الأوامر. وقد ساهم هذا التوثيق في ضمان حقوق الضحايا من جهة، ومن جهة أخرى في تعزيز قدرة الدول الأطراف على تطبيق اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وفهم أعمق للإعلانات المقدمة، بما في ذلك إعلان سورية.

بعد صدور قرار مجلس الأمن 2118 (2013)، الذي طالب بنزع الترسانة الكيميائية السورية، وعمل فريق تقييم الإعلانات على تدمير المخزون، استمرت الانتهاكات باستخدام مادة الكلور في مناسبات ومواقع متعددة ابتداء من عام 2014، ولمدة 5 سنوات. كما أعيد استخدام مادة السارين في 2017، في كل من مدينة خان شيخون واللطامنة. وأكدت التحقيقات أن السارين المستخدم في الحالتين يتطابق مع المخزون السوري المُعلن بشكل غير شفاف. تظهر هذه الانتهاكات استمرار التلاعب من قبل الجمهورية العربية السورية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد أشارت تقارير المنظمة إلى القضايا العالقة، بما في ذلك الأنشطة غير المُعلنة. ويبدو أن الجمهورية العربية السورية تعتمد سياسة المماطلة وعدم الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات وقرارات مجلس الأمن الدولي. وبالنظر إلى الثغرات والتناقضات التي لم تحُل بعد، فإن إعلانها لا يمكن اعتباره دقيقا أو كاملا.

إن الجهود الكبيرة التي بذلتها بعثة تقصي الحقائق منذ عام 2014 وحتى الآن في توثيق استخدام المواد الكيميائية كأسلحة، قد عززت مفهوم اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وأسهمت في حماية حقوق الدول الأطراف فيها. كما ساعدت في إنشاء قضايا تركز عليها ولايات مختصة بتحديد المسؤولين عن هذه الجرائم. وبالمثل، أكدت تقارير آلية التحقيق المشتركة وفريق التحقيق وتحديد الهوية تورط كل من سلاح الجو السوري وتنظيم داعش في استخدام ممنهج للأسلحة الكيميائية في عدة مناسبات. يشكل هذا تحديا صارخا لقرارات مجلس الأمن، وانتهاكا لحقوق الدول الأطراف، وخطرا على الأمن والسلام الدوليين.

إن قضايا الأسلحة الكيميائية، ومنها المتعلقة بالمخزون السوري غير الشفاف، تحتاج إلى تحرك دولي عاجل وحاسم. علينا التفكير خارج الصندوق والعمل على استراتيجيات جديدة تضمن عالما خاليا من أسلحة الدمار الشامل، وتحقيق العدالة لمحاسبة المتورطين باستخدامها، أيا كانوا. ومن جانب آخر، يجب على الدول الداعمة للنظام السوري التوقف عن حمايته، والكف عن حماية آلة الإرهاب الكيميائية التي فتكت بالسوريين وانتهكت الاتفاقيات الدولية والتركيز على دعم آليات المسائلة واحترام حقوق الدول الأطراف والتزاماتها.

إن عدم انضمام سورية إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يشكل تحديا كبيرا أمام العديد من القضايا. لذا، فإن إنشاء كيان قضائي مستقل يتمتع بولاية عالمية لمحاسبة المتورطين وضمان عدم إفلاتهم من العقاب، بات أمرا ضروريا. من شأن هذا الكيان أن يعزز مفهوم اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ويساهم في ردع استخدام هذه الأسلحة مستقبلا.

ختاما، إن الصمت عن استخدام الأسلحة الكيميائية في القرن الحادي والعشرين هو وصمة عار على جبين الإنسانية. كما أنه خطر دائم يجب التعامل معه بجدية وصرامة لضمان عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، وتحقيق الأهداف التي أُنشئ من أجلها مجلس الأمن وكيانات الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد شيخاني على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها. لم نسمع شيئا جديدا من حيث الجوهر اليوم. فالأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية تواصل تنفيذ الأوامر الغربية بانقياد لتشويه سمعة سورية وحلفائها على حد سواء. فيتم الترويج للروايات البالية المعتادة حول فشل سورية المزعوم في الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي الوقت نفسه، يتجاهلون المساعدة التي قدمتها دمشق لموظفي فريق تقييم الإعلانات الأولي الخاص بسورية، وكذلك حقيقة استمرار السوريين بشكل عام في التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بحسن نية، وهو ما كان بإمكانهم رفضه بعد القرار الذي دفع الغرب باتجاهه من أجل الحد من حقوق دمشق وامتيازاتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

ولن ينكر أي مراقب أو خبير غير متحيز – وبالطبع لا يمكن وصف زملائنا الغربيين بأنهم كذلك – أن السلطات السورية أظهرت أكبر قدر ممكن من المسؤولية في تقديم الوثائق بهدف إغلاق المسائل غير المحسومة فيما يتعلق بإعلانها الأولي. وبصفة عامة، لا تزال سورية تخضع لقدر من التدقيق أكبر مما تخضع له أي دولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فعلى مدار 11 عاما الماضية، تم عقد 150 اجتماعا تقنيا وإجراء 45 زيارة ميدانية وجمع 180 عينة واستلام آلاف الصفحات من الوثائق. وعلى الرغم من ذلك، يتم توجيه المزيد من التهم الباطلة إلى دمشق أكثر من أي وقت مضى. ويكفي أن نتذكر القصة السخيفة حول الأسطوانات المرتبطة بحادثة دوما عام 2018، والتي تم تدميرها نتيجة لضربة صاروخية إسرائيلية. ويدرك منتقدو سورية الغربيون ذلك جيدا، لكنهم يواصلون إثارة هذا الموضوع، بما في ذلك في قاعة مجلس الأمن.

لا نرى أي جدوى من الخوض في التفاصيل التقنية لملف الأسلحة الكيميائية السورية اليوم. وندرك جيداً أنه خلال جلستنا هذه ستكون هناك انتقادات كبيرة لسورية، وربما لروسيا، ومن المحتمل أن يتم تقديم بعض الادعاءات الجديدة. ونود ببساطة أن نشير إلى اتجاه عام يسود جميع جلساتنا المتعلقة بملف الأسلحة الكيميائية السورية. ومهما كان ما قد تعلنه سورية، فإنه غير مقبول لدى الغرب. ومهما فعلت سورية – بما في ذلك أي خطوات قد تتخذها بحسن نية – فإنها لا تكفي أبداً، وفقاً لرواية الغرب للأحداث. وكل شيء آخر هو مجرد تفاصيل بسيطة لا معنى لها ولا تغير ذلك الاتجاه بأي شكل من الأشكال.

وبدلاً من المناقشة التقنية، سنحاول تقييم أربع سنوات من العمل على ملف الأسلحة الكيميائية السورية الذي قام به زملاؤنا الأمريكيون – من يشبهون البطة العرجاء والذين يسعون جاهدين كما نرى جميعاً لتنفيذ جميع أولويات إدارة بايدن المنتهية ولايته، بما في ذلك السياسات الأكثر تطرفاً وسخافة ضد سورية خلال رئاسة هذا الشهر. وبغض النظر عن حقيقة أن مناقشة تنفيذ القرار 2118 (2013) لا طائل من ورائها على الإطلاق، بالنظر إلى العوامل التي ذكرتها، إلا أن من المهم الإشارة إلى أن التعاون الدولي بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية ككل قد قُوض بشكل قاتل. ويلعب زملاؤنا الغربيون الماكرون لعبة إدانة واتهام سورية وروسيا في تحدٍ للحقائق والمنطق السليم في محفلين – نيويورك ولاهاي – في وقت واحد.

وخلال تلك الفترة، شهدنا افتراءات غير مسبوقة وأكاذيب وقحة لم يسبق لها مثيل، والتي أصبحت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية متواطئة فيها للأسف. وبالفعل، شارك المدير العام فرناندو أرياس بنشاط في تلك التلفيقات، متناسياً التزامه بالتصرف بحيادية وموضوعية. ودعوني أذكر كيف حاولنا الاستفادة من وجوده هنا في عام 2021 لتلميع سمعة الأمانة الفنية (انظر S/PV.8785). في تلك المناسبة، كل ما كان مطلوباً هو تقديم إجابات صادقة على أسئلة محددة، تتعلق في المقام الأول بتقرير بعثة تقصي الحقائق حول الحادث في دوما. ولم تساورنا – ولا تساورنا – أي شكوك حول الطبيعة المسرحية لهذا الحادث الذي شارك فيه ممثلون ومزورون محترفون من المنظمة الإنسانية الزائفة المعروفة باسم الخوذ البيضاء. لا أحد لديه حس سليم وقليل من الضمير الحي ستساوره مثل هذه الشكوك.

كان هناك عدد من المفتشين العقلاء وأصحاب الضمائر الحية الذين أشاروا إلى الافتراءات الواردة في التقرير النهائي لبعثة تقصي الحقائق حول الحادث في دوما والاستنتاجات الواردة فيه والتي لم يتفقوا معها. لم يرغب هؤلاء الأشخاص في الكذب في انتهاك للالتزامات التي تعهدوا بها ولا يمكن تصنيفهم كمتعاطفين مع سورية أو روسيا. ولكن كيف كان رد فعل زملائنا الغربيين والسيد أرياس – الذي يعمل على تعزيز مصالحهم – على ذلك؟ هل أعطوهم الكلمة ونظموا تحقيقاً عادلاً ونزيهاً بروح مبدأ حرية التعبير الذي ينادي به الغرب؟ لا – لقد تعرضوا لمضايقات مخزية. وكانت هناك محاولات لتشويه سمعتهم والمساس بهم حتى لا تتسرب كلمة واحدة من الحقيقة من خلال شبكة الأكاذيب الكثيفة التي اكتنفت إخراج مسرحية دوما. وقد بدا ذلك لكثير من الناس في ذلك الوقت حادثاً منفرداً، لكنه في الواقع كان نمطاً من السلوك الذي تم تطويره سابقًا بعد تسميم سكريبال في المملكة المتحدة في آذار/مارس 2018. كما أنه كان الأساس للتلفيق الشائن للحادث الذي وقع في بوتشا في عام 2022، والذي لا علاقة له باختصاص اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولكنه يتوافق بوضوح مع سياسة إلقاء اللوم على الاتحاد الروسي في كل شيء. والقاسم المشترك بين هاتين الحلقتين هو أننا لم نستطع الحصول على أي دليل أساسي أو أي رد على أي من أسئلتنا العديدة المتعلقة بهما.

وبدلاً من إثبات الحقيقة حول حادثة دوما، وبالتالي استعادة مصداقية الغرب المهشمة فيما يتعلق بدوافعه وأهدافه الحقيقية في العمل على ملف الأسلحة الكيماوية السورية، استمر الغرب في الكذب، وسمح لكتلة أكاذيبه بأن تتراكم. وبدلاً من إجراء تحقيق صريح وموضوعي، أنشأت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فريقاً من المزورين المحترفين المعروف باسم فريق التحقيق وتحديد الهوية بشكل غير قانوني. وقد بدأ فريق التحقيق، الذي لا يتورع عن أي شيء وينتهك المبادئ الأساسية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية – ولا سيما منهجية تسلسل العهدة التي تنص عليها اتفاقية الأسلحة الكيميائية – في المصادقة التلقائية على تقارير عن التحقيقات الجديدة في الحوادث، دون بذل أي جهد لزيارة المواقع التي يُفترض أن تلك الحوادث قد وقعت فيها. وبالطبع، وكما ذكرنا مراراً وتكراراً، فإننا نرفض رفضاً قاطعاً أي تقارير سابقة ومستقبلية لهؤلاء الخبراء المزيفين. وكيف ينبغي لنا أن نتعامل مع حقيقة أن وكلاء الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، في نيسان/أبريل 2018، وفي انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، أطلقوا أكثر من 100 صاروخ، بالإضافة إلى قنابل موَجَّهة، مستهدفين مواقع في سورية زعموا أنها منشآت مرتبطة ببرنامج الأسلحة الكيميائية في ذلك البلد؟ وبعبارة أخرى، بدلًا من إرسال مفتشي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى هناك – وهو ما كان السوريون على استعداد لقبوله – قامت الدول الغربية ببساطة بتدمير أي دليل محتمل من خلال إصدار حكم من جانب واحد وتنفيذ الحكم. فأين المنطق أو الحس السليم في ذلك؟

إن نتيجة كل تلك السنوات من الجهد واضحة – التسييس غير العادي لما كان في يوم من الأيام منظمة تقنية بحتة، كانت إحدى مهامها ذات الأولوية تيسير التنمية الاقتصادية والتكنولوجية والمساعدة في بناء القدرات الصناعية المتخصصة في البلدان النامية. بالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن الضرر يلحق بنظام حظر الأسلحة الكيميائية ككل. ويجري تقويض قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الاستجابة للتهديدات الحقيقية التي تواجه المجتمع الدولي في مجال الأسلحة الكيميائية، كما هو الحال بالنسبة لعدم انتشار الأسلحة الكيميائية بشكل عام.

وفي هذا السياق يطالب الغرب روسيا وسورية بالتعاون والثقة في نتائجه واتهاماته الجديدة، بينما يستمر في التلاعب والتلفيق وإظهار ازدواجية المعايير المستهجنة. ففي النهاية، لا يمكن إلا للأعمى أن يفشل في ملاحظة الاستخدام الواضح للمواد الكيميائية المحظورة من قبل نظام كييف. وقد قمنا بإبلاغ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي بهذه الحقيقة بانتظام، وكذلك مجلس الأمن والجمعية العامة. في مقابل ذلك، يتم اتهامنا مرة أخرى بنفس الجريمة، على الرغم من الافتقار التام للأدلة والمؤشرات الواضحة على أن الحوادث التي يتم اتهامنا بها كانت مدبرة.

في ضوء كل ما ذكرته، لا أعتقد أنه سيكون مفاجئاً لكم، سيدي الرئيس، عندما أقول لكم إننا سنعتبر كل ما تقولونه أنتم وأتباعكم في جلسة اليوم عناصر حملة تشويه لا أساس لها من الصحة ضد سورية وروسيا. وليس لدينا أي سبب يجعلنا نعلق أي أهمية على تلك الافتراءات، ونحن نرفض بشكل قاطع مسبقاً جميع الاتهامات التي ستوجهها أنت وزملاؤك ضدنا. وأود أن أحيطكم علماً بأننا نرفض أيضاً أي تقارير محتملة عن أي حوادث جديدة مدبرة قد تكون قد نظمت خلال الهجوم الجديد الذي شنه إرهابيو هيئة تحرير الشام على الأراضي السورية.

إننا لا نثق بكم، سيدي الرئيس ولا في زملائكم، وأي إجراءات في هذا الصدد لن تؤدي إلا إلى مزيد من تقويض التعاون في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية، مع كل ما يترتب على ذلك من عواقب. إننا ندعوكم، سيدي الرئيس، إلى التفكير أخيرا في ذلك.

السيدة باربا بوستوس (إكوادور) (*تكلمت بالإسبانية*): يشكر وفدي الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها. واستمعت بعناية إلى البيان الذي أدلى به ممثل المجتمع المدني.

لقد لاحظ وفدي بقلق عدم إحراز تقدم كبير في معالجة هذه المسألة خلال العامين اللذين انقضيا منذ أن بدأت إكوادور عضويتها في المجلس. لهذا السبب، أود أن أشارككم أفكاري حول النقاط الثلاث التالية.

أولا، إن إكوادور تنوه وتثمن ما تبذله منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من جهود في تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وكذلك مساهمة تلك المنظمة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار 2118 (2013). ومن المؤسف أنه بعد مرور أكثر من عقد على اعتماد ذلك القرار، لا تزال المسائل الرئيسية المتعلقة بإعلانات الجمهورية العربية السورية بموجب الاتفاقية بدون حل.

وتحث إكوادور السلطات السورية على التعاون الكامل والفعال مع الأفرقة التقنية التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتقديم المعلومات اللازمة لضمان الرصد المناسب والكامل. إن هذه الخطوة ليست أساسية من أجل المساءلة فحسب، ولكن أيضا لاستعادة الثقة في الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب الاتفاقية.

وثانياً، أرحب بالجهود التي تبذلها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية لاستئناف وتيسير جولات المشاورات. وأؤكد على أن الحوار الشفاف والتعاون بحسن نية هما أكثر الأدوات فعالية لمواجهة التحديات المتعلقة بمسألة الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

ثالثًا، لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على استخدام أسلحة الدمار الشامل. لذلك أكرر الإعراب عن قلق وفد بلدي إزاء النتائج التي توصل إليها فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتي تشير إلى استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل جهات فاعلة من الدول ومن غير الدول. وتدين إكوادور بشدة هذه الأعمال المروعة وتشدد على ضرورة إجراء تحقيقات وافية ومحايدة من أجل ضمان مواجهة الجناة لعواقب أفعالهم. إن المجتمع الدولي يواجه تحديا في مهمته المتمثلة في ضمان عدم استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى. وتدعو إكوادور المجلس إلى أن يظل متحدا بشأن هذه المسألة. إن الإزالة التامة لهذه الأسلحة ليست ضرورة أخلاقية فحسب، بل هي أيضا مطلب لا غنى عنه للحفاظ على السلام والأمن العالميين.

وفي الختام، أكرر دعم بلدي الثابت لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المحايد والمستقل ولجميع الجهود الرامية إلى بناء عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية.

السيد قواوي (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن زائدا واحد (A3+)، وهي غيانا وموزامبيق وسيراليون وبلدي، الجزائر.

نشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على الإحاطة، وقد استمعنا بعناية إلى ممثل المجتمع المدني. ونرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا في هذه الجلسة.

تؤكد مجموعة 3+1 من جديد اعتقادها الراسخ بوجوب إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن ومن قِبل أي جهة كانت وتحت أي ظرف من الظروف. وسنظل ملتزمين بضمان المساءلة بموجب القانون الدولي عن مثل هذه الأعمال. لقد اطلعنا بعناية على محتويات التقرير الشهري الـ 134 لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والذي يغطي الفترة من 24 تشرين الأول/أكتوبر إلى 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (انظر S/2024/861). كما نقر بتقديم التقرير الشهري الـ 123، المؤرخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر، عن التقدم الذي أحرزته الجمهورية العربية السورية فيما يتعلق بتدمير أسلحتها الكيميائية.

وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، تلاحظ المجموعة مع الارتياح أنه فيما يتعلق بالرقم الإجمالي للتدمير، حتى 7 تموز/يوليو 2023، تم تدمير 100 في المائة من الأسلحة الكيميائية المعلن عنها. وفي هذا الصدد، نرحب باستكمال تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك ما أعلنت عنه الجمهورية العربية السورية.

وإذ تشير المجموعة إلى القرار الصادر عن المجلس التنفيذي فيما يتعلق بإزالة الأسلحة الكيميائية السورية وتدميرها وتدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية السورية، فإنها تشيد بالجهود الملموسة المبذولة والتقدم الكبير المحرَز في هذا الصدد. ونرحب أيضاً بتقرير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الانتهاء من تدمير كل ما أعلنت عنه الجمهورية العربية السورية من أسلحة كيميائية ومرافق لإنتاج الأسلحة الكيميائية. وتنوه المجموعة بالتعاون المستمر بين الجمهورية العربية السورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولا سيما الجولة الثامنة والعشرون من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات واللجنة الوطنية السورية في دمشق. ونحن نعلم أن فريق تقييم الإعلانات يعكف حاليا على تحليل المعلومات التي جمعت خلال تلك المشاورات، بما في ذلك الوثائق والمقابلات والتوضيحات التي قدمها الخبراء السوريون. ونلاحظ أيضا أن سورية قدمت مؤخرا توضيحات بشأن نتائج تحليل العينات في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. ويقوم فريق تقييم الإعلانات حاليًا بتقييم هذه النتائج.

وتحيط المجموعة علما باستكمال الجولة الحادية عشرة من عمليات التفتيش في مرفقي برزة وجمرايا التابعين للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية في الفترة من 12 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. ونلاحظ أنه يجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة على اتفاق بشأن تمديد الاتفاق الثلاثي المبرم بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والجمهورية العربية السورية لمدة ستة أشهر. وما زلنا ملتزمين بحتمية عدم استخدام الأسلحة الكيميائية وبجميع الجهود الرامية إلى حظر استحداثها أو إنتاجها أو حيازتها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها أو استخدامها.

وتؤكد المجموعة من جديد دعمها المستمر للقرار 2118 (2013) وتشدد على أهمية تنفيذه بالكامل. وتتطلع المجموعة إلى استمرار التعاون الناجح القائم بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية بشأن جميع المسائل من أجل إغلاق هذا الملف بشكل نهائي. ونعتقد أن تحقيق المزيد من التقدم في معالجة الشواغل المتبقية ممكن من خلال الحوار المستمر والتفاهم المتبادل.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتها. كما نحيط علماً بالإحاطة التي قدمها السيد نضال شيخاني، المدير العام لمركز توثيق الانتهاكات الكيميائية في سورية.

في 5 كانون الثاني/يناير 2023، شاركت سويسرا في أول اجتماع للمجلس لهذه الفترة، بشأن الأسلحة الكيميائية في سورية (انظر S/PV.9235). ومنذ ذلك الحين، وطوال فترة عضويتها، أصرت سويسرا باستمرار على ثلاث أولويات محددة في هذا الملف.

أولاً، دعت سويسرا دوما إلى التعاون بين الحكومة السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وشجعنا على إجراء سلسلة من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والحكومة السورية. وفي هذا الصدد، أعربنا في بياننا السابق (انظر S/PV.9718) عن توقعاتنا التي سبقت زيارة الفريق إلى سورية في منتصف أيلول/سبتمبر، والتي لم يعلن عن نتائجها بعد. ومع ذلك، ترى سويسرا أنه من المؤسف والمقلق جدا أن التقرير الشهري الأخير للأمين العام (انظر S/2024/861) لا يزال يورد 19 مسألة غير محسومة. عندما انضممنا إلى المجلس في كانون الثاني/يناير 2023، أشار التقرير الشهري الـ 112 للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2023/69) إلى 20 مسألة غير محسومة. وانعدام التقدم بهذه الصورة الصارخة أمر غير مقبول على الإطلاق لأن هذه النقاط تتعلق بكميات كبيرة محتملة من الذخائر والعوامل الكيميائية التي لم يُعلن عن إنتاجها مطلقا ولم يتسن لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مطلقا التصديق على تدميرها رسميًا. ويجب على سورية تقديم إجابات يمكن التحقق منها ومعقولة علميًا حتى تتمكن من استعادة حقوقها وامتيازاتها كدولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية والوفاء بالتزاماتها، وفقًا لقرارات المجلس. وإلى أن تُقدم هذه الإجابات، ستكون سورية في حالة انتهاك لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات المجلس.

وينص القرار 2118 (2013) على وجوب محاسبة المسؤولين عن أي استخدام للأسلحة الكيميائية في سورية. ولذلك، ومن أجل ضمان الامتثال لهذا الحكم وللقانون الدولي، كانت مكافحة الإفلات من العقاب هي الأولوية الثانية لسويسرا خلال فترة رئاستها للمجلس. ويجب ألا يفلت من العقاب أولئك الذين يصنعون هذه الأسلحة ويمتلكونها وحتى يستخدمونها. ومن هذا المنطلق، نرحب مرة أخرى بالتعاون الرسمي بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، ونأمل أن يستمر التعاون بينهما في هذا الاتجاه.

أخيراً، فيما يتعلق بالأولوية الثالثة، أكدت سويسرا باستمرار دعمها لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وثقتها بها وبجميع بعثاتها، مع التأكيد على مهنيتها ونزاهتها. وفي هذا الصدد، نرحب بالدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، التي عُقدت في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر في لاهاي، والتي رفضت خلالها سويسرا أي محاولة لإضعاف الثقة بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولتحقيق هذه الغاية، أيدنا استنتاجات فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أوائل عام 2023، والذي أكد أن هناك أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن مرتكبي الهجوم في دوما في نيسان/أبريل 2018 كانوا جزءًا من القوات الجوية السورية. كما أيدنا النتائج التي توصل إليها الفريق في آذار/مارس 2024 بأن تنظيم الدولة الإسلامية شنّ هجومًا بالأسلحة الكيميائية في مارع في عام 2015.

في الختام، لا يعني انتهاء فترة عضوية سويسرا في مجلس الأمن أنها لن تبقى معنية بمسألة الأسلحة الكيميائية في سورية وأماكن أخرى. فعلى العكس من ذلك، ستواصل سويسرا الدعوة إلى تعزيز تعددية الأطراف في مجال الأسلحة الكيميائية وستدعم جميع المبادرات الدولية لمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية وانتشارها تحت أي ظرف من الظروف. وبعد مرور خمسة أيام على يوم إحياء ذكرى جميع ضحايا الحرب الكيميائية، يجب على المجلس والمجتمع الدولي التحدث بصوت واحد وإعادة تأكيد التزامهما باتفاقية الأسلحة الكيميائية من أجل إنهاء الإفلات من العقاب وتنفيذ ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) لإيجاد عالم خالٍ من تلك الأسلحة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة ناكاميتسو والسيد شيخاني على إحاطتيهما.

يشهد التقرير الأخير (انظر S/2024/861) للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2024/861) مرة أخرى على عدم

إحراز تقدم حقيقي نحو القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية. لقد انضمت سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية منذ أكثر من 11 عامًا. وعليه، فهي ملزمة بالتخلي عن استخدام تلك الأسلحة والمضي قدمًا في التدمير الكامل لمخزوناتها. ومع ذلك، فقد وثقت التحقيقات الدولية المستقلة تسع حالات على الأقل استخدم فيها النظام السوري الأسلحة الكيميائية منذ انضمامه إلى الاتفاقية. وعلاوةً على ذلك، وعلى الرغم من 28 جولة من المشاورات، لم تحصل أفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حتى الآن على إجابات مُرضية حول وضع البرنامج الكيميائي السوري. وقد وردت الملاحظة نفسها شهراً بعد شهر في تقارير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولا يمكن اعتبار إعلان السلطات السورية دقيقاً وكاملاً فيما يتعلق بمتطلبات الاتفاقية. ويشير فريق تقييم الإعلانات إلى أن 19 مسألة لا تزال غير محسومة. فلنكن واضحين: إن هذه المسائل لا تتعلق بنقاط شكلية أو إجرائية، بل تتعلق بمخزونات العوامل الكيميائية العسكرية التي لم يتسن التحقق من تدميرها بشكل مؤكد.

كما فُتح ملف مسألتين جديدتين غير محسومتين هذا العام، تتعلقان بأنشطة أسلحة كيميائية محتملة غير معلنة. وتشدد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نفسها على أن هذه المسائل تثير قلقًا بالغًا. ولذلك، ندعو النظام السوري إلى التعاون بحسن نية مع أفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوفاء بالتزاماته والامتناع عن أي استخدام للأسلحة الكيميائية في سياق التطورات العسكرية الجارية في شمال غرب سورية. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن لسورية من خلالها استعادة حقوقها وامتيازاتها كدولة طرف في الاتفاقية. ولم نغفل التهديد الذي يشكله الإرهاب الكيميائي، كما يتضح من الهجمات التي ارتكبها تنظيم داعش في سورية. ويجب إدانة أي استخدام للأسلحة الكيميائية من قبل أي جهة وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. وهذا هو أساس الالتزام الذي قطعته فرنسا وشركاؤها في إطار الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

وتؤكد فرنسا من جديد دعمها لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأفرقتها. ونؤيد القرار الذي يصدر كل سنتين بشأن التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة، والذي ستُقدم أحدث نسخة منه قريباً إلى الجمعية العامة، ونشارك في تقديمه. ولا نزال ملتزمين التزاما كاملا بضمان احترام القواعد التي تحظر الأسلحة الكيميائية وبعدم إفلات مستخدميها من العقاب.

السيد أوميتسو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها المفصلة والموضوعية. كما أحيط علماً بالبيان الذي أدلى به السيد نضال شيخاني، المدير العام لمركز توثيق الانتهاكات الكيميائية في سورية.

لا ينبغي أبدا التغاضي عن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، وفي أي وقت، ومن جانب أي طرف، وتحت أي ظرف من الظروف. وتشيد اليابان بالعمل المهني والمحايد الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتعارض بشدة أي محاولات لتقويض سلطتها وعملها القيّم. ومن المؤسف حقاً أننا لم نشهد تقدماً ملموساً في ملف الأسلحة الكيميائية السورية منذ اجتماعنا السابق (انظر S/PV.9718). وقد سلطت التقارير الشهرية الأخيرة للمدير العام للمنظمة الضوء مرة أخرى على الشواغل بشأن تصرفات سورية. والجدير بالذكر أنه لا تزال هناك 19 مسألة غير محسومة تتطلب الحل. ونؤكد الحاجة الملحة لمعالجة هذه المسائل وندعو سورية إلى التعاون بصدق في حلها.

ووفقًا للتقارير الشهرية الأخيرة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن المسائل غير المحسومة تتعلق بكميات كبيرة من عوامل الحرب الكيميائية والذخائر. وبسبب أوجه القصور في إعلان سورية، لا يمكن للمنظمة التحقق بشكل كامل من أنشطة سورية السابقة. ونعرب مرة أخرى عن قلقنا العميق إزاء التناقضات والثغرات والتضاربات في إعلان سورية الأولي وإعلاناتها اللاحقة. وقد أُعيد التأكيد على هذه الشواغل في التقرير الأخير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2024/861). وفي هذا الصدد، يجب على سورية أن تمتثل وتفي بأمانة بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013).

وتعتقد اليابان اعتقادا راسخا أن منع تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية يجب أن يظل أولوية لمجلس الأمن. ونود أن نؤكد أن معالجة هذه المسائل تدريجيا أمر بالغ الأهمية لصون وتعزيز معايير مكافحة حيازة الأسلحة الكيميائية واستخدامها.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو والسيد شيخاني على إحاطتيهما. من المهم أن يواصل مجلس الأمن عقد مناقشات دورية حول هذه المسألة تحديداً. كما أعرب عن خالص تقديرنا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعمل أفرقتها التقنية. فهي تضطلع بولايتها بحيادية ومهنية ومع الالتزام بأعلى المعايير الدولية.

إن عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مهم جداً للتمسك بالحظر الدولي للأسلحة الكيميائية. وواصلنا خلال العامين المنصرمين التنديد بأية محاولة لتقويض مصداقيتها وسلطتها، بما في ذلك داخل مجلس الأمن. وأدانت مالطة مراراً وتكراراً بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. إن استخدامها غير مقبول ويتعارض تماماً مع المعايير الدولية. وينبغي أن يتحد المجلس في إدانة أي استخدام للأسلحة الكيميائية وفي حثّ سورية على إحراز تقدم نحو القضاء التام على مخزونها من الأسلحة الكيميائية.

ومن المؤسف عدم إحراز تقدم كبير في هذا الملف خلال السنتين اللتين قضيناهما في مجلس الأمن. بل على العكس من ذلك، قدّرت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن هناك عوامل حرب كيميائية غير معلنة في سورية. وهذا أمر غير مقبول. وواصلت سورية عرقلة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك بمنع السبل أمام بعض موظفيها للوصول وتأخير العملية، في انتهاك للقرار 2118 (2013) واتفاقية الأسلحة الكيميائية. علاوةً على ذلك، لم تقدم للأمانة جميع المعلومات المطلوبة بشأن مخزونها غير المعلن، مما أدى إلى فتح مسألتين إضافيتين غير محسومتين. وأشارت الأمانة الفنية في أحدث تقرير لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2024/861) إلى أن جوهر المسائل غير المحسومة المتبقية ينطوي على "كميات كبيرة محتملة من عوامل الحرب الكيميائية التي لم تعلن الجمهورية العربية السورية للأمانة عن إنتاجها". كما أعربت الأمانة الفنية عن بالغ قلقها إزاء هذه المسألة بعدما أُفيد بأن عوامل الحرب الكيميائية والذخائر "دُمّرت أو استُهلكت" قبل انضمام سورية إلى الاتفاقية.

ومع أننا نقرّ بإحراز سورية بعض التقدم، بما في ذلك من خلال عقد جولات جديدة من المشاورات، فضلاً عن إغلاق بعض المسائل غير المحسومة، فإننا نأسف لاستمرار تأخرها. ولا يزال يتعين على الحكومة السورية أن تقدّم إلى الأمانة الفنية تفسيرات معقولة وواضحة لمخزونها غير المعلن عنه من عوامل الحرب الكيميائية. وفي ضوء كل ما سبق وفضلاً عن غيرها من الثغرات وأوجه عدم الاتساق التي لا تزال قائمة، ظلت الأمانة الفنية ترى أن إعلان سورية الأولي لا يمكن اعتباره إعلاناً دقيقاً وكاملاً وفقاً للاتفاقية أو للقرار 2118 (2013).

في الختام، نحث الجمهورية العربية السورية على إحراز تقدم نحو القضاء التام والقابل للتحقق على جميع مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية من دون تأخير. ونأمل أن يتمكن المجلس من الالتزام بالقرار الذي اتُّخذ بالإجماع قبل أكثر من 10 سنوات.

السيدة جامبرت – غراي (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو والمدير العام شيخاني على إحاطتيهما الثاقبتين.

وأود أن أشير إلى أن المملكة المتحدة ستواصل الدفاع عن حق ممثلي المجتمع المدني المختصين في المشاركة في جلسات مجلس الأمن على النحو المنصوص عليه في المادة 39 من نظامه الداخلي المؤقت.

لقد شهدنا في الأسبوع المنصرم تصعيداً كبيراً في أعمال العنف التي انتشرت في جميع أنحاء شمال غربي سورية. وتكرر المملكة المتحدة دعوتها إلى وقف التصعيد وحماية المدنيين وتقديم المساعدات الإنسانية. ونؤكد على ضرورة التوصل إلى حل سياسي بقيادة سورية واستئناف المفاوضات. وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون

الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن أي استخدام للأسلحة الكيميائية غير مقبول.

احتفلنا في 30 تشرين الثاني/نوفمبر باليوم الدولي لإحياء ذكرى جميع ضحايا الحرب الكيميائية. فلنتوقف لحظة لنتذكر التكلفة البشرية المروعة للهجمات السابقة بالأسلحة الكيميائية في سورية. وقد أدى الهجوم الذي شنه نظام الأسد باستخدام عامل السارين المؤثر على الأعصاب في الغوطة في عام 2013 إلى مقتل أكثر من 400 1 مدني، بما في ذلك مئات النساء والأطفال. وعندما وقع الهجوم في ساعات الصباح الأولى، فرّت العائلات إلى الطوابق السفلية بحثاً عن الأمان. ولكن غاز السارين كان أثقل من الهواء وتسلل إلى الأسفل، مما أدى إلى محاصرتهم وقتلهم بلا تمييز. وفي مواجهة الإدانة الدولية، أصبحت سورية طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ذلك العام. ولكن الهجمات استمرت مع وقوع هجوم آخر بغاز السارين في نيسان/أبريل 2017 وهجوم آخر بغاز الكلور في دوما في عام 2018 وهجمات كثيرة أخرى. وخلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية إلى أن سورية استخدمت الأسلحة الكيميائية 38 مرة على الأقل منذ عام 2013. وأظهر لنا نظام الأسد مراراً وتكراراً أنه على استعداد لاستخدام الأسلحة الكيميائية ضد العائلات السورية في منازلها. وهو ما أكدته التحقيقات الدولية المستقلة.

وتغاضت سورية، في ظل نظام الأسد، عن التزامها بالتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). وتواصل سورية إخفاء برنامجها المتعلق بالأسلحة الكيميائية. ولا تزال آلاف الذخائر ومئات الأطنان من عوامل الحرب الكيميائية مجهولة المصير. لذلك يساورنا القلق إزاء قدرة الروس على ما يبدو على التنبؤ بالمستقبل وإخبارنا بعدم صحة أي تقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية في المستقبل في شمال غربي سورية. وفي الوقت الذي لا تزال فيه التوترات عالية في الشرق الأوسط، تشكل الأسلحة الكيميائية غير المعلنة في سورية خطراً غير مقبول. لقد آن الأوان لأن يمتثل النظام لالتزاماته بموجب القرار 2118 (2013) وأن يتعاون مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأن يعلن بالكامل عن برنامجه المتعلق بالأسلحة الكيميائية. عندئذ يمكننا أن نعتبر الأسلحة الكيماوية السورية جزءاً من الماضي. ولا توجد فترة توقف مؤقت عن استخدام الأسلحة الكيميائية. ولن ينسى المجتمع الدولي. ويجب محاسبة الجناة مهما طال الزمن.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب بدوري عن امتناني لوكيلة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. وأشكر أيضاً المدير العام شيخاني على إحاطته.

إن التصعيد الأخير في سورية تذكير صارخ بالخطر الجسيم المتمثل في احتمال وقوع الأسلحة الكيميائية المجهولة المصير في الأيدي الخطأ. وأود أن أشدد على الآتي في هذا الصدد. تكرر جمهورية كوريا الإعراب عن بالغ قلقها إزاء المسائل غير المحسومة بشأن امتثال سورية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتنفيذ القرار 2118 (2013). وعلى الرغم من أن سورية انضمت إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية منذ أكثر من عقد من الزمن، فلم يتم بعدُ التحقق من إعلانها بالكامل. وتظل كميات كبيرة من الأسلحة الكيميائية مجهولة المصير في ظل هذه الحالة، مما يشكل تهديداً كبيراً للأمن الإقليمي والعالمي مع فراغ السلطة الذي يزداد سوءاً في سورية بوتيرة سريعة بسبب الخسائر الإقليمية هناك. ونحيط علماً بالزيارة التي قام بها مؤخراً فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى مركز الدراسات والبحوث العلمية في برزة وجمرايا. ونتطلع إلى التحليل القادم في هذا الصدد ونحث سورية بقوة على تقديم معلومات شاملة ودقيقة إلى الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لمعالجة جميع التباينات المتبقية.

فضلاً عن ذلك، نحث الجمهورية العربية السورية على إبداء تعاون مجدٍ مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن المؤسف أن سجل سورية في هذا الصدد لا يزال غير كافٍ، مما يعيق على نحو كبير قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على أداء مهمتها بفعالية ويزيد من تفاقم المسائل غير المحسومة المتعلقة بامتثال سورية. ويشير التقرير الأخير لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2024/861) إلى أن سورية استمرت في عدم تعاونها مع المنظمة على نحو مجد. ولم توضح سورية بعدُ التباينات الرئيسية على الرغم من تقديم كم هائل من المعلومات هذا

العام، مما يزيد من تأخير حل المسائل غير المحسومة ويثير المخاوف بشأن التزامها بالشفافية والمساءلة. تقوّض هذه الإجراءات فعالية الجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لحل 19 مسألة غير محسومة. وفي ضوء ذلك، فإن جمهورية كوريا تدعو سورية بقوة إلى إبداء قدر أكبر من الشفافية والتعاون من أجل الامتثال الكامل لالتزاماتها الدولية، بما يضمن عدم معاناة أي سوري، بغض النظر عن السياسة أو الطائفة أو المنطقة، من ويلات الأسلحة الكيميائية مرة أخرى.

ختاماً، تحث جمهورية كوريا جميع الأطراف على التقيد التام بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وهو تقيد ضروري لصون السلام والأمن الدوليين.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو والمدير العام شيخاني على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

أود أن أبدأ بالتأكيد على أن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول. نحن ندين بأشد العبارات الممكنة أي استخدام للأسلحة الكيميائية من قبل أي طرف، سواء كان دولة أو جهة فاعلة من غير الدول. إن استخدامها المتواتر في الجمهورية العربية السورية ومناطق أخرى في الآونة الأخيرة يشير إلى استمرار ما تشكله من تهديد للسلم والأمن الدوليين. وسرعة تطور الأحداث في حلب وما حولها تثير قلقنا المتزايد. لقد استخدمت الأسلحة الكيميائية في تلك المدينة من قبل. العالم يراقب، وكذلك ينبغي أن يفعل المجلس.

تود سلوفينيا أن تعرب عن دعمها الثابت لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأن تشكر مديرها العام على تقاريره المنتظمة التي يقدمها إلى المجلس. ونؤكد مجدداً أن جهود المنظمة محورية لضمان امتثال سورية لالتزاماتها الناشئة عن اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا تزال سلوفينيا يساورها القلق من أنه بعد مرور عقد على تقديم سورية إعلانها الأولي، ما زالت هناك 19 مسألة معلقة. إن ما يزيد الأمر سوءا، ظهور مسألتين عالقتين جديدتين، وهو ما يمثل تراجعاً واضحاً. ندعو سورية إلى الالتزام بتعهداتها المنصوص عليها في الاتفاقية، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عبر تقديم المعلومات الضرورية لحل المسائل غير المحسومة وضمان وصول المنظمة دون عوائق إلى المواقع المعنية.

تواصل سلوفينيا التزامها التام بمنع تجدد استخدام الأسلحة الكيميائية وضمان محاسبة المسؤولين عن ارتكاب الهجمات التي تستخدم فيها الأسلحة الكيميائية في سورية وأماكن أخرى. في ذلك الصدد، نحن على ثقة بأن نهجا متعدد الأطراف، مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية كركيزتين أساسيتين، يمكن أن يحقق عالماً خالياً من الأسلحة الكيميائية.

السيد سون جي تشيانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

لا يزال موقف الصين من مسألة الأسلحة الكيميائية ثابتًا. نحن نعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي طرف وتحت أي ظرف من الظروف، ونأمل أن نرى عالماً خالياً من جميع الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن. وتؤكد الصين أن الحوار والتشاور هما النهجان الصحيحان الوحيدان لحل المسائل المتعلقة بالأسلحة الكيميائية في سورية.

نرحب بالجولة الثامنة والعشرين من المشاورات الفنية التي عقدت بين الحكومة السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في منتصف أيلول/سبتمبر. ونشجع الحكومة السورية والأمانة الفنية على تعزيز التواصل والتقارب استناداً إلى الاحترام المتبادل والتعاون والمساواة، سعياً إلى حل المسائل غير المحسومة في أسرع وقت ممكن. يجب إجراء أعمال التحقيق والمساءلة التي تقوم بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية بالتوافق التام مع أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية والمرفق المتعلق بالتحقق ذي الصلة لضمان الامتثال للإجراءات المعمول بها وموثوقية الأدلة ومصداقية النتائج التي يتم التوصل لها. ونأمل أن تتعاون الأطراف معاً للحفاظ على الطابع الفني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتجنب تسييس المسائل ذات الصلة.

في الآونة الأخيرة، شنت القوات الإرهابية، بما في ذلك هيئة تحرير الشام، عمليات عسكرية واسعة النطاق في شمال غرب سورية، مما أدى إلى تدهور الحالة الأمنية بشكل كبير. وتدعم الصين سورية في اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الأمن والاستقرار الوطنيين. ونأمل من جميع الأطراف الدولية المعنية احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية، واتخاذ موقف موحد وصارم لا يتسامح مطلقاً مع الإرهاب في إطار الجهود المبذولة لمكافحته.

ختاماً، نود أيضاً أن نعرب عن قلقنا إزاء مشاركة مقدم إحاطة ثانٍ في جلسة اليوم. ونأمل في المستقبل أن تقوم الرئاسة الدورية بالتواصل والتشاور مع أعضاء مجلس الأمن قبل اتخاذ أي إجراءات، وأن تتخذ الترتيبات بناءً على توافق في الآراء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للولايات المتحدة.

أشكر وكيلة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها. كما أشكر السيد شيخاني الذي تسلط شهادته الضوء على خطورة الحالة التي يواجهها الشعب السوري.

أود أن أقول باختصار شديد إن مجموعة محدودة للغاية من الدول الموجودة في قاعة المجلس تفضل بوضوح طمس حقيقة استخدام نظام الأسد المتكرر للأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري. لكن لا يمكن إخفاء الحقيقة. لن يستطيع مقترفو تلك الأفعال أن يختبئوا. سيخضعون للمساءلة، وأشكر السيد شيخاني على مساهمته في ذلك الجهد.

أود أن أضيف أمرا آخر قبل أن أبدأ بياني. شكَّل البيان الروسي الذي أُلقي هذا الصباح لحظة مؤلمة لمجلس الأمن. لم يكن ما سمعناه سوى أكاذيب واستفزاز مَرَضي وهجوم شخصي. جاء البيان وفقاً للأسلوب الروسي المعهود – توجيه اللوم للآخرين، والتشكيك في مهنية الآليات الدولية والعاملين فيها، والإدعاء بأن استنتاجات تلك الهيئات الدولية غير مشروعة، ثم الإعلان بأنه لا يمكن الوثوق بأي أدلة مستقبلية تتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية نظراً لطابعها السياسي.

تتابع الولايات المتحدة الحالة في حلب وإدلب عن كثب وهي على اتصال مع الشركاء في الميدان. واطلعنا على بعض التقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان، ونتطلع إلى أن يقوم المسيطرون الآن على حلب وإدلب بمحاسبة من ارتكبوا تلك الانتهاكات وتعزيز الحقوق المتساوية والعادلة وإتاحة الوصول إلى الموارد. إن الاختبار الحاسم لأي حكومة يتجلى في طريقة معاملتها للفئات الأضعف من شعبها.

تُذكرنا الأحداث الجارية حالياً في سورية بأهمية جلسات المجلس المنتظمة بشأن الأسلحة الكيميائية السورية واستمرار تنفيذ القرارين 2118 (2013) و 2254 (2015). والواقع أنه في حالات مماثلة سبق أن أطلق النظام الأسلحة الكيميائية على أبناء شعبه، حين يستشعر نظام الأسد الخطر المحدق به – وهذا جوهر الأمر. عبر السنوات، سعى نظام الأسد ومؤيدوه إلى تحريف الحقيقة عبر الأكاذيب والحملات المنظمة للمعلومات المغلوطة بشأن هجمات الأسلحة الكيميائية ومن وثّقوها. الحقائق واضحة، ويجب ألا ينخدع أحد بهذه الحيل الرخيصة.

أكّدت التحقيقات التي أجراها فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بشكل محايد ومستقل أن النظام السوري مسؤول عن تسع هجمات بالأسلحة الكيميائية ضد شعبه. يؤكد المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حقيقة أن النظام السوري لم يعلن، حتى يومنا هذا، عن كافة عناصر برنامجه للأسلحة الكيميائية، وهو ما تلزمه به اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتتضمن هذه العناصر كميات كبيرة من عوامل الحرب الكيميائية والذخائر، غير أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تستطيع التحقق مما آلت إليه بسبب رفض سورية الإجابة عن أسئلة المفتشين. ومما يثير القلق بالقدر نفسه أن الجمهورية العربية السورية، وفقاً للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لم تقدم تفسيرا وافيا لوجود آثار عوامل حرب كيميائية غير معلن عنها في العينات التي جُمعت في الأعوام 2020 و 2023 و 2024. ونتيجة لذلك، خلص المدير العام للمنظمة إلى أنه "على الرغم من العمل المكثّف منذ أكثر من عقد، ما زال من غير الممكن إغلاق ملف الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية". وكما ذكرنا الأسبوع الماضي في المؤتمر التاسع والعشرين

للدول الأطراف في الاتفاقية، إذا كانت سورية تمتلك القدرة على إنتاج الأسلحة الكيميائية، فهي تمتلك القدرة على إخبار العالم عما آلت إليه.

في هذه اللحظة، وبينما نرى النظام وداعميه يصعّدون هجماتهم على المدنيين في حلب وإدلب، رسالتنا بسيطة: أعين المجتمع الدولي تراقبهم وستظل تراقبهم حتى تتحقق العدالة والمساءلة. وتعتقد الولايات المتحدة اعتقاداً راسخاً بأن مجلس الأمن يجب أن يبقي ملف الأسلحة الكيميائية السورية قيد نظره. إن برنامج الأسلحة الكيميائية السوري لم يغُب في طيات الماضي، بل لا يزال يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. علينا ألا نتجاهل الحقائق التي كشفتها، بتضحيات جسيمة، منظمات مثل الخوذ البيضاء، وأكدتها بكل استقلالية وحيادية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. علينا ألا ننسى أن القرار 2118 (2013) يشمل أحكام يتعين على كافة الدول الأعضاء تنفيذها، ويفرض على النظام السوري التزامات ما زالت سارية حتى يومنا هذا. وعلينا ألا ننسى أن القرار 2118 (2013) دعا إلى محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

لذلك، تدعو الولايات المتحدة جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ التدابير الجماعية الموصى بها في القرار الذي اتخذه مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عام 2023، من دون أي تأخير، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى منع نقل بعض المواد الكيميائية والمعدات ذات الاستخدام المزدوج إلى سورية. وندعو الدول الأعضاء إلى الانضمام إلينا في السعي نحو تحقيق العدالة للمصابين والقتلى في الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية. فيجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت، ومن جانب أي شخص، وتحت أي ظرف من الظروف.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وقد طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أصغيتُ باهتمام إلى بيانكم المشحون بالعواطف، سيدي الرئيس. ولن أعلق، سيدي، على توصيفك غير اللائق وغير الدبلوماسي لبياننا.

ولا أود سوى أن أدلي ببضع نقاط.

أولاً، لقد أخطأتم تماماً في تفسير سبب ما يحدث في سورية حالياً، حيث هاجم من يصنفون دولياً كإرهابيين دولة ذات سيادة. فلم يحدث ذلك لأن الحكومة السورية لا تنفذ قرارات معينة، بل لأن الولايات المتحدة تشجع الإرهاب بدلاً من مكافحته، وتقوم منذ سنوات بالتستر على إرهابيي هيئة تحرير الشام وتبييض صورتهم، وهي تتخذ الآن خطوات لإعادة تصنيف هؤلاء السفاحين على أنهم نوع من المتمردين. وقد كنا نلاحظ ذلك ونشعر جميعاً بالخجل الشديد منه.

علاوة على ذلك، ذكرتم بعض الأدلة المتوفرة بشأن برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. وأود أن أذكركم أنه عندما يتحدث أحد ممثلي الولايات المتحدة عن أدلة معينة، فإن العالم بأسره يستحضر صورة لوزير خارجية أمريكي سابق وهو يعرض، في هذه القاعة، قارورة من مادة ما ويتحدث عن الأدلة الدامغة التي تثبت وجود أسلحة دمار شامل في العراق (انظر S/PV.4701).

كما تحدثتم أنتم، سيدي الرئيس، عن الحاجة إلى المساءلة والعدالة، كما يحلو لكم أن تقولوا. وأود أن أذكركم أيضاً، سيدي، بأن أسلوب العدالة في الولايات المتحدة الأمريكية يرتبط الآن في نظر العالم أجمع بحالة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، الذي سيبقى في منصبه لعدة أشهر أخرى فقط وبالأحرى لأيام معدودة، وقام بإساءة استخدام منصبه بأن التمس العفو لابنه المجرم، على الرغم من أنه كان قد صرح للجميع بأنه لن يفعل ذلك أبداً. لذلك، وقبل أن تدلوا بهذه التصريحات المتشددة، سيدي الرئيس، أرجو أن تضعوا في اعتباركم كيف ينظر إليها العالم أجمع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للجمهورية العربية السورية.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): تجدد الجمهورية العربية السورية إدانتها استخدام الأسلحة الكيميائية في أي زمان ومكان، ومن قبل أي كان، وتحت أية ظروف. وتؤكد التزامها بمواصلة التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية.

لقد استمعنا قبل يومين لتحذيرات من قاعة مجلس الأمن من رئيس ما يسمى "جماعة الخوذ البيضاء" حول إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية (انظر S/PV.9798). وفي ضوء التاريخ الحافل لهذا التنظيم في نشر الادعاءات الباطلة وفبركة استخدام مزعوم لأسلحة ومواد كيميائية وتلفيق الأدلة، فإننا نحذر من إمكانية قيام تنظيم هيئة تحرير الشام/جبهة النصرة الإرهابي المدرج على قائمة مجلسكم للكيانات الإرهابية، وتنظيم ما يسمى "الحزب الإسلامي التركستاني" الإرهابي بفبركة حوادث استخدام أسلحة كيميائية لاتهام الجيش العربي السوري بها.

وفيما يتعلق بمقدمي الإحاطات، فإننا نذكّر بموقفنا الذي عبرنا عنه مراراً، وآخرها خلال الجلستين الأخيرتين لمجلس الأمن، ونذكر أيضاً بأن الدول الغربية ذاتها التي تدعو مقدمي الإحاطة أولئك بأنها، هي ذاتها، منعت وصوتت ضد مشاركة المدير العام الأول لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد خوسيه بستاني، في جلسة لهذا المجلس بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (انظر S/PV.8764). وسجلات ومحاضر مجلس الأمن موجودة. لقد كانت الغاية من طلبنا تقديم السيد بستاني لإحاطته هي عرض ملاحظاته حول ما يسمى بالملف الكيميائي السوري. لكن بعض الدول الغربية طلبت التصويت على مشاركة المدير العام الأول للمنظمة وزعمت عدم توفر المعلومات والخبرة اللازمة لديه، ومنعت مشاركته وأسكتته. وبالتالي قدم إحاطته خلال جلسة آريا لمجلس الأمن عُقدت بصيغة غير رسمية، كما عبرنا ونقلنا والوفد الروسي الصديق مقتطفات من تلك الإحاطة في هذا المجلس. كما منعت الدول الغربية بعض مفتشي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذين تواجدوا في مواقع بعض الحوادث المزعومة، بما فيها دوما، من تقديم إحاطاتهم لهذا المجلس. ولن أسمي اسم المفتش الذي طلبنا مشاركته ومنعتم أيضاً مشاركته، فقدّم إحاطته في اجتماع بصيغة غير رسمية. ولم يقتصر الأمر على أولئك، بل منعت الدول الغربية أيضاً مشاركة خبراء ومراكز أبحاث مختصة توثق رؤيتها وتوثّق ما حدث وتفضح الأكاذيب التي طغت على الملف الكيميائي السوري، ومن بينها مثلاً موقع "غرايزون Grayzone "، ومن بينها خبير مختص وباحث بروفسور في "معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا" الأمريكي.

والسبب في استبعاد هؤلاء هو الترويج لنظرة انتقائية مسيسة وكيل الاتهامات لبلدي ولأسباب واضحة ومعروفة ذكرناها في الجلستين الأخيرتين. وقلنا مراراً إننا لسنا ضد مشاركة ممثلي ما يسمى بالمجتمع المدني، ولكننا ضد إساءة استخدام قاعة هذا المجلس للإساءة لدولة عضو والتلفظ بمصطلحات وكيل اتهامات لا تليق بآداب وعمل هذا المجلس ودوله الأعضاء.

إن بلدي، سورية، يواصل تعاونه مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهو ما تجلى خلال الفترة الماضية بما يلي:

أولاً، قدّمت اللجنة الوطنية السورية ثلاثة تقارير شهرية تغطي الأنشطة التي تم إجراؤها في سورية خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وكان آخرها التقرير الشهري رقم 132 بتاريخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

ثانياً، تم عقد الجولة الثامنة والعشرين من المشاورات بين الجانب السوري وفريق تقييم الإعلانات خلال الفترة من 10 إلى 18 أيلول/سبتمبر 2024، وقدمت اللجنة الوطنية السورية خلالها المعلومات والوثائق والتوضيحات المطلوبة حول العديد من المسائل المدرجة على جدول الأعمال. ثالثاً، قدمت اللجنة الوطنية السورية للأمانة الفنية للمنظمة تفسيرات علمية موثّقة حول كل ما طلبته بشأن نتائج تحليل العيّنات التي جمعها فريق تقييم الإعلانات خلال شهر أيار/مايو 2024. وتتطلع اللجنة الوطنية السورية إلى تعامل الأمانة الفنية بمهنية مع التفسيرات التي قدمناها.

رابعاً، تم خلال الفترة من 12 ولغاية 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 إجراء جولة التفتيش الحادية عشرة لمركز الدراسات والبحوث العلمية. وقد قدم الجانب السوري خلال تلك الجولة كافة التسهيلات اللازمة والدعم اللوجستي المطلوب لفريق التفتيش، ومكّنه من الوصول إلى جميع المواقع التي طلب زيارتها، كما تمّ تزويده بالمعلومات والوثائق اللازمة. وكان الجانب السوري قد وافق على طلب الأمانة الفنية إجراء الجولة في موعد سابق، وذلك على الرغم من عدم ملاءمة الموعد بالنسبة له، إلا أن التأجيل تم بناء على طلب من الأمانة الفنية جراء العدوان الإسرائيلي على دول المنطقة.

خامسا، وافقت اللجنة الوطنية السورية على تمديد الاتفاق الثلاثي بين سورية ومنظمة الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمدة ستة أشهر إضافية، اعتبارا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، بما يُيسّر مهام وأنشطة المنظمة في سورية.

إن بلدي، سورية، يطالب مجددا بعدم استباق نتائج المشاورات الجارية بين خبراء اللجنة الوطنية السورية وفريق تقييم الإعلان. ويعرب عن الأسف لاستمرار تقارير المنظمة الشهرية في الترويج لاتهامات مسيّسة ضده تأتي في تناغم كامل مع ما تروج له بعض الدول الغربية من مزاعم وادعاءات. لقد بات واضحا أن الهدف من تلك الاتهامات هو اختلاق الذرائع للإساءة لسورية، وإيجاد المسوغات للخطوات اللاشرعية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي جيّشت لها بعض الدول الغربية ودفعت باتجاه اتخاذها. إن تجاهل التعاون البنّاء والمستمر من الجانب السوري، والإمعان في اتباع هذا النهج الاتهامي العدائي الذي لا يستند لأي أسس علمية وفنية يمثل خروجا عن مبادئ الحياد والنزاهة والمهنية التي تشدد عليها أحكام الاتفاقية، ويعدّ تحاملا غير مبرر ضد دولة طرف أوفت بجميع التزاماتها في إطار الاتفاقية.

إن الطبيعة الخاصة لحالة سورية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا توجب بأي حال من الأحوال تبرير التسييس الذي تقوم به الأمانة الفنية ضدها. ونشدّد في هذا السياق على أن هذا النهج لن يُفضي إلا إلى المزيد من التعقيد وتقويض مصداقية المنظمة، وحرفها عن الأهداف والمقاصد الحقيقية للاتفاقية. إن ما يدعو للأسف هو أن الأمانة الفنية للمنظمة لم تكتف بمقابلة تعاون سورية بالتجاهل الكامل، بل قامت، وبدون أي مبررات، بالتسرع بفتح مسألتين جديدتين في شهر تموز/يوليه 2024. ونؤكّد في هذا السياق على أنه من غير الجائز من الناحيتين العلمية والفنية إطلاق تسمية "مسائل عالقة" على نتائج تحليل عينات لا تزال قيد التقييم الفني، وتحتاج إلى المزيد من النقاشات العلمية والفنية بين الخبراء من الجانبين .

وفي الوقت الذي تكرّس فيه بعض الدول الغربية جهودها لاستهداف الدولة السورية، بما في ذلك من خلال توظيف آليات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن تلك الدول ذاتها لا تزال تتجاهل الطلب الذي تقدّمت به دولة فلسطين للتحقيق في حوادث استخدام كيان الاحتلال الإسرائيلي للأسلحة الكيميائية خلال عدوانه المتواصل على الشعب الفلسطيني، وذلك على الرغم من مطالبة عدد كبير من الدول، ومن بينها بلدي سورية، للأمانة الفنية بالتحرك لتلبية هذا الطلب والقيام بولايتها في هذا الشأن. إن هذا السلوك يبرز مدى النفاق والتسييس وغياب المصداقية، فهذه الدول تتجاهل التهديد الحقيقي للسلم والأمن في منطقتنا، ولمنظومة عدم الانتشار بكاملها، والمتمثل في ترسانات كيان الاحتلال الإسرائيلي من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية، لا بل إن تلك الدول ذاتها تدعم مساعي الاحتلال الخبيثة لتطوير أسلحته، وبقائه خارج الصكوك القانونية الدولية التي تحظر هذه الأسلحة، وهو ما يتجلى أيضا في عرقلة تلك الدول لجهودنا لإنشاء منطقة خالية في الشرق الأوسط من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل. إن سلوك تلك الدول واتباعها نهجا انتقائيا – وحديثي موجه باتجاه واجه – قد أدخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في متاهة من التسييس والاستقطاب، مما ألحق ضررا كبيرا بمصداقيتها.

لقد أوفت سورية بجميعِ التزاماتها بموجبِ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ودمّرت مخزوناتها ومرافقَ إنتاجها بشكل كامل، ولم تعد تمتلك أي نوع من هذه الأسلحة. وكل ما تروج له الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون بخلاف ذلك يندرج في إطار محاولات الاستثمار السياسي الرخيص في هذا الملف، واستغلال تقارير غير مهنية ومنحازة صدرت باتباع أساليب الترغيب والترهيب، وتم إعدادها بالاعتماد على المصادر المفتوحة وادعاءات ساقتها المجموعات الإرهابية وأذرعها، واستخبارات غربية مشغلة لها، من دون مراعاة ضوابط ومعايير التحقيق المنصوص عليها في الاتفاقية.

إن بلدي سورية يجدد مطالبته الأمانة الفنية باعتماد نهج قائم على الحياد والموضوعية والمهنية وفقا لولايتها المحددة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بما يتيح إنهاء جميع المسائل المعلقة في أقرب وقت ووقف الاستغلال السياسي لهذا الملف وإغلاقه بشكل نهائي.

يجب أن نتذكر دائما أن الخلاف السياسي مع أي دولة لا يعني السماح لتنظيم جبهة النصرة الإرهابي، أو غيره، والسماح لمتزعمه أبو

محمد الجولاني بالسيطرة على مدينة حلب الغنية بتراثها الحضاري وتنوعها الديني والعقائدي والعرقي، وإلحاق المعاناة بأهلها وتحويلها إلى تكرار لنماذج لمدن سابقة كانت تحت سيطرة تنظيمات إرهابية مرتبطة القاعدة. هذا شيء أساسي يجب تذكّره دائما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب بحضور السيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، لجلسة الإحاطة اليوم.

وأود أن أدلي بثلاث نقاط بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

أولا، تدين جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها دولة طرفا مسؤولة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وأمة عانت بشدة من الأسلحة الكيميائية، إدانة قاطعة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص وفي أي مكان وتحت أي ظرف. وتؤكد إيران، بوصفها عضوا نشطا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الأهمية الأساسية لضمان عمل المنظمة بشكل مستقل ومحايد ومهني. وندعو إلى تنفيذ الاتفاقية بشكل كامل وفعال وغير تمييزي. ولن تدخر إيران أي جهد لتحقيق أهداف هذا الصك الحيوي.

ثانيا، لقد امتثلت الجمهورية العربية السورية لالتزاماتها بموجب الاتفاقية، فقامت بتدمير مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها. كما أنها تواصل تعاونها البناء مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مما يدل على التزامها الثابت بالشفافية والامتثال الكامل لمسؤولياتها.

وفي هذا السياق، قدمت اللجنة الوطنية السورية ثلاثة تقارير شاملة خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وشاركت في الجولة الثامنة والعشرين من المشاورات مع فريق تقييم الإعلانات وقدمت المعلومات والوثائق والإيضاحات المطلوبة لتيسير حل المسائل غير المحسومة. كما قدمت سورية توضيحات موثقة علميا إلى الأمانة الفنية ردا على الاستفسارات المتعلقة بنتائج تحاليل العينات التي جُمعت في أيار/مايو 2024. واستضافت سورية جولة التفتيش الحادية عشرة في مركز الدراسات والبحوث العلمية ومنحت إمكانية الوصول إلى المواقع المطلوبة وقدمت الدعم اللوجستي الكامل. ومددت سورية الاتفاق الثلاثي مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمدة ستة أشهر إضافية.

ومن الضروري الاعتراف بالتقدم الكبير في التعاون السوري مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وكفالة تقييم هذه التطورات بشكل عادل ومن دون تسييس أو تحيز. ويجب على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تعمل بحياد تام ومهنية واتساق قائم على الأدلة لإثبات الحقائق واستخلاص استنتاجات ذات مصداقية. ونؤيد مواصلة الحوار البناء بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لمعالجة أي مسائل غير محسومة والتوصل إلى حل شامل لها. ويجب أن تسترشد هذه العملية بالشفافية والمساءلة والنزاهة.

ثالثا، نعرب عن قلقنا إزاء استخدام النظام الإسرائيلي للقنابل الفوسفورية ضد السكان المدنيين في غزة وجنوب لبنان، وهو ما أكدته تقارير موثوقة. فهذه الأعمال البغيضة تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني وإهانة جسيمة لمبادئ الإنسانية. ويشكل استخدام الفوسفور الأبيض، وهو سلاح معروف بآثاره العشوائية والمدمرة، جريمة حرب. وتستدعي هذه الأفعال الإجرامية التي يرتكبها النظام الإسرائيلي إدانة لا لبس فيها من المجلس وإجراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحقيقا دوليا شاملا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد تشيتين (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو والسيد شيخاني على إحاطتيهما الشاملتين والزاخرتين بالمعلومات.

أدى استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية إلى تفاقم المأساة الناجمة عن الحرب الأهلية ومثل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي والكرامة الإنسانية. كما قضى على احتمالات الاقتراب من إيجاد حل سياسي حقيقي للنزاع السوري على أساس القرار 2254 (2015).

ومن الضروري القضاء الشامل على هذه الأسلحة الشنيعة في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتماشيا مع القرارين 2118 (2013) و 2235 (2015). فاستخدام هذه الأسلحة، بغض النظر عن مكان حدوثه، يمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن العالميين. وسيشكل انتشار الأسلحة الكيميائية بين جهات من غير الدول ومنظمات إرهابية تهديدا خطيرا، ليس لسورية فحسب بل للمنطقة بأسرها وخارجها أيضا.

وتقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة عن اتخاذ إجراء حاسم لمنع استخدام الأسلحة الكيميائية وكفالة المساءلة. وتقف الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في طليعة الجهات التي تجري تحقيقات في تلك الهجمات وتحاسب المسؤولين عنها. ولكن على الرغم من هذه الجهود، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، حيث لا تزال دمشق تمتنع عن تقديم بيان كامل وشفاف عن برنامجها للأسلحة الكيميائية. وينبغي تقديم جميع المعلومات المتعلقة بمخزونها من الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها ووجه استخدام تلك الأسلحة في الماضي إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتُظهر التقارير المنتظمة الصادرة عن المنظمة بشأن الإعلانات السورية المتعلقة بالأسلحة الكيميائية استمرار وجود ثغرات وتناقضات وتباينات. وتواصل سورية عرقلة عمل فريق تقييم الإعلانات، بما يتعارض مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). ولا يزال هذا الأمر يثير بالغ القلق.

ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل ضغطه على دمشق لحملها على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية والتعاون غير المشروط مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتحقيقا لهذه الغاية، أيدت تركيا القرار المتعلق بسورية المتخذ في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، وشاركت في تقديمه. ويدين بلدي بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وأي وقت وأيا كانت الظروف ولا يزال ملتزما بتقديم الدعم اللازم للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للمضي قدما في الجهود المبذولة لحظر هذه الأسلحة. ويجب أن نكفل إزالة هذه الأسلحة بالكامل من المنطقة وأن نسعى جاهدين من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

ويجب أن يترافق القضاء على الأسلحة الكيميائية مع التزام حقيقي بالمضي قدما في عملية سياسية جادة. وتُظهر التطورات الجارية مرة أخرى الحاجة الملحة إلى تنشيط العملية السياسية. والمصالحة الوطنية المبنية على العدالة واستيعاب الجميع أمر بالغ الأهمية لإنهاء دوامة العنف واستعادة الثقة بين جميع السوريين. ويجب على الجهات الفاعلة المعنية تكثيف الجهود لدعم إيجاد حل سياسي موثوق، على النحو المبين في القرار 2254 (2015)، من دون مزيد من التأخير. فلا يمكننا أن نأمل في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في سورية إلا من خلال نهج منسق يجمع بين القضاء على الأسلحة الكيميائية والمساءلة والعملية السياسية. وبلدي على استعداد للإسهام في هذه الجهود.

رُفعت الجلسة الساعة 11/45.